عين الى شهود عليه ولم يرجع عين المشهود له فلا يشهدوا
حتى يشهدوا جميعا اذا لم يرجع بعضهم جميعا او رجع المشهود له
ولم يرجع المشهود عليه فليشهد البقية انكر يرجع نوازل
صعصعة من شهادات الشاهد وعن قوله واذا كان المتبايعان
اثنين او اكثر ك مسئلة مالك رحمه الله عن قوم باعوا
رقيقا فاراد المشترون ان يكتبوا على احدهم المتبايعين
دون اصحابه فابى ذلك عليهم فقال انما يعطى جميعا فلا
اكتب لهم جميعا وقالوا انما نريد ان تكتب لنا ذلك فسمعت من
ذلك فقال مالك رحمه الله ما وجه ما كتبا نرى به
الا ان يكتبوا جميعا قال ابن رشد انما وجه الفساد في
الامتناع له من ان يكتب ما عليه من الثمن الذي قبضه لان
من حقهم ان يقولوا نحن شهود سواء من البائع يعترف بالحاجة
لتاني الاشهاد عليهم من حقنا ان نشهد عليك فيما يعترف
من الثمن فلا يحل فاتي الاشهاد ما على غيره من باع معك
ووجه ما وجب لابن مالك انه يطرأ له عن قيم يقوم على
الميت فاذا وجد الكتب عليه ما باع من تركة الميت كان
من حقه ان يأخذ حقه منه ويقول له ارجع على من باع منهم
واعلمهم ينكرونه فاذا وجد الكتب عليهم جميعا اخذ دينه
منهم جميعا وهو استحسان ان من حقهم ان يقولوا له كتبت
نخاف من هذا الجحود على نفسك بالاشهاد على من باع من
تركة الميت معك فما لك في قبل حاجة لنا بالاشهاد عليهم
فان

فان ذلك في اول سماع اشهب من الجهوي من حبيب وان
اشترى من جماعة واراد او يجتمع بعضهم جميعا على بعض
ثم رجع الورثة عليه فذلك ان كانت التي بيعت صناعة وكانت
الصبا وهم مقتولة وان كانت عين معتقلة فبعضهم اجاز
وبعضهم كرهه ولم يجز وان تطوع بثمن الحالة من غير
شرط جاز في كل ذلك وان كانت التي بيعت والوارث مسومة
لم يجز الحالة بشرط اذ فقت اذ صبا وهم او اختلفت
وان اشترى من الاشراك فلا حسن ان يزيد ما لقوا واحد
منهم ليعلم ما يرجع على كل واحد منهم وان كان فيه رجع
وان لم قل ذلك وكتبت على الاشاعة جاز ورجع على جميعهم
ما لم يرجع حتى يستوفي حقه من قبل الاستغلال ابن رشد
يورثه ونفقة في ح وعن قوله وان كان ما باعه به
البائع يجل عما في البيع ط من الجواز ونحو الجواز في الوارث
اكثر انه عيب يرد به اذا لم يعلم وقال غيره ليس ذلك
بعيب في البيع وقول ابن حارث الجواز اني سمعت مالكا
يقول فيمن اشترى سوا الجيران ولم يأت الامر على ما ظن
قال اكره ذلك الجمع والبيس وانما حاشى اذا كانت بين باحيطان
الدار والبيوت او فيها عيوب فيها او المشغوفة المخوفة
التي يخرج الدار منها عيب ايضا فيها فان لم يذكر مخوفة
لم يذكر عيبا فيها كله اذا لم يرد بها الممتاع عند البيع محمل
ما جمع بقيمة الشقوق اذا لم يجب له الرد وجرى ما عيبوا عليها